

بالوضوء عند قوله تعالى : ﴿ إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ﴾ .

وفي التيمم : ﴿ فلم تجدوا ماء فتميموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾ (١) .

فاللفظ ورد مقيدا في الوضوء بكونها إلى المرافق ، وأطلق في التيمم فالتحد السبب في النصين وهو إرادة الصلاة عند وجود الحدث واختلاف الحكم فيهما ففي النص الأول وضوء وغسل لليد بالماء وفي النص الثاني تيمم ومسح لليد بالتراب وعند أكثر العلماء في هذه الحالة لا يحمل المطلق على المقيد لأنه لا تعارض بين إطلاق مسح اليد في التيمم وتقييد الغسل في الوضوء بكونه إلى المرافق ، وذهب أكثر الشافعية إلى حمل المطلق على المقيد في هذه الحالة للارتباط بين النصين بوحدة السبب .

الحالة الثالثة : اختلاف السبب واتحاد الحكم في النصين مثاله قوله تعالى في كفارة القتل الخطأ : ﴿ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ﴾ (٢) .

وفي كفارة الظهار : ( والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتياسا ﴾ (٣) .

ورد اللفظ في الآية الأولى مقيدا بالإيمان وأطلق في الآية الثانية ، وقد اختلف السبب في النصين فإنه القتل خطأ في الآية الأولى ، وإرادة العودة من المظاهر إلى مخالطة زوجته في الآية الثانية .

وقد اختلف العلماء في هذا الحالة فذهب الشافعية إلى حمل المطلق على

(١) المائدة : الآية ٦ .

(٢) النساء : ٩٢ .

(٣) المجادلة : ٣ .